



المملكة الأردنية الهاشمية

تقرير وصفي للقطاع الإقتصادي الفرعي

"خدمات النقل الأخرى"

استناداً إلى جداول المدخلات والمخرجات الأردنية

دائرة الإحصاءات العامة

مديرية الحسابات القومية

قسم المدخلات والمخرجات

إعداد

منى المزايذة

حزيران 2011

قائمة المحتويات:

- 2..... ملخص تنفيذي للقطاع الفرعي (خدمات النقل الاخرى)
- 4..... مقدمة
- 6..... أهم مؤشرات قطاع خدمات النقل الاخرى

قائمة الجداول:

- 3..... جدول (1) تعريفات
- 8..... جدول (2) ترتيب مساهمة قطاع خدمات النقل الاخرى الفرعي ضمن القطاعات الاقتصادية
- 9..... جدول (3) أعلى 10 قطاعات اقتصادية استخداماً لإنتاج قطاع خدمات النقل الاخرى
- 11..... جدول (4) نسبة الاستهلاك الوسيط المحلي لقطاع خدمات النقل الاخرى من الاستهلاك الكلي
- 12..... جدول (5) نسبة الاستهلاك الوسيط المستورد لقطاع خدمات النقل الاخرى من الاستهلاك الكلي

قائمة الأشكال البيانية:

- 10..... الشكل (1) أهم مدخلات ومخرجات قطاع خدمات النقل الاخرى
- 13..... الشكل (2) مدخلات قطاع خدمات النقل الاخرى حسب مصدر المدخل (مصنع محلي أو مستورد)

ملخص تنفيذي للقطاع الفرعي: (خدمات النقل الاخرى)

تم بناء جداول المدخلات والمخرجات حسب الخارطة القطاعية بأساس عام 2006، حيث تم تقسيم الاقتصاد الوطني إلى 81 قطاعاً فرعياً من ضمنها 7 قطاعات فرعية تمثل قطاع النقل، وتهدف الجداول بشكل رئيسي إلى تقديم صورة شاملة لكافة القطاعات الاقتصادية، وبعد دراسة وتحليل قطاع خدمات النقل الاخرى إستناداً إلى جداول المدخلات والمخرجات تم التوصل إلى المؤشرات الرئيسية التالية:

- بلغت نسبة مساهمة قطاع خدمات النقل الاخرى في الناتج المحلي الإجمالي 0.96%.
- بلغت نسبة مساهمة قطاع خدمات النقل الاخرى في الإنتاج الكلي 0.72%.
- بلغت حصة القيمة المضافة لقطاع خدمات النقل الاخرى 14.6 % ضمن قطاعات النقل.
- بلغت نسبة مساهمة قطاع خدمات النقل الاخرى في الصادرات الوطنية 0.19%.
- بلغت نسبة مساهمة قطاع خدمات النقل الاخرى في تعويضات العاملين 2.25%.
- كان قطاع التجارة أكثر استخداماً لإنتاج قطاع خدمات النقل الاخرى .
- كان قطاع النقل البري (المحلي) أكثر استهلاكاً من قبل قطاع خدمات النقل الاخرى نسبةً إلى استهلاكه الوسيط.
- كان قطاع الآلات الهندسية (المستوردة) أكثر استهلاكاً من قبل قطاع خدمات النقل الاخرى نسبةً إلى استهلاكه الوسيط.



جدول (1): تعريفات:

المفهوم	التعريف
الناتج المحلي الإجمالي	مجموع قيم السلع والخدمات النهائية التي ينتجها المجتمع خلال فترة زمنية محددة غالباً ما تكون سنة.
الإنتاج	نشاط يتم تحت إشراف ومسؤولية وحدة مؤسسية تستخدم العمل ورأس المال والسلع والخدمات كمدخلات لإنتاج مخرجات من السلع والخدمات. ولا بد من وجود وحدة مؤسسية تتحمل مسؤولية العملية الإنتاجية، وتمتلك أي سلع تنتج كمخرجات أو يحق لها أن تتلقى ثمناً أو تعويضاً مقابل الخدمة المقدمة.
القيمة المضافة	الإضافات والتحسينات التي يقوم المنتج بإضافتها إلى المنتج قبل تقديمه للاستهلاك.
تعويضات العاملين	<ul style="list-style-type: none"> ▪ الرواتب والرواتب الإضافية والأجور المدفوعة نقداً والتي تتضمن الرواتب، والرواتب الإضافية والمكافآت، والعلاوات ومكافآت أعضاء مجلس الإدارة، وذلك قبل إجراء أية حسميات لضرائب الدخل أو أية ضرائب على هذه البنود، كما تشمل الرواتب والأجور غير النقدية، والمزايا العينية التي تقدم للموظفين أو العمال كالسكن أو تذاكر السفر المجانية. ▪ المساهمات المحتسبة أو المدفوعة فعلاً من قبل المنتجين لصالح عمالهم وموظفيهم في الضمان الاجتماعي أو صناديق تقاعد خاصة أو تأمين صحي أو تأمين ضد الحوادث أو على الحياة.
الاستهلاك الوسيط	قيمة السلع والخدمات التي تستهلك كمدخلات وسيطة في عملية الإنتاج.
الاستهلاك المحلي	ما يستهلكه القطاع من السلع والخدمات المنتجة من قبل باقي القطاعات الاقتصادية في الاقتصاد الوطني.
الاستهلاك المستورد	ما يستهلكه القطاع من السلع والخدمات التي يتم إستيرادها من غير مقيم إلى مقيم.
مكونات الطلب النهائي	<p>يتكون الطلب النهائي من:</p> <ul style="list-style-type: none"> ▪ الاستهلاك الأسري ▪ مؤسسات غير ربحية لخدمة الأسر ▪ الاستهلاك الحكومي ▪ تكوين رأس المال الثابت الإجمالي ▪ التغير في المخزون ▪ الصادرات

المقدمة:

يعتبر قطاع النقل العصب الرئيسي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في أي دولة، ويعتمد تطور وتوسع أي قطاع اقتصادي أو إجتماعي على مدى تجاوب قطاع النقل والتخزين مع متطلبات التوسع والتطور لذلك القطاع. وقطاع النقل كسائر القطاعات الأخرى يتركز على محورين هما القطاع الحكومي والقطاع الخاص ونجاحه يعتمد على تحقيق التكامل والإنسجام بين هذين القطاعين.

ولقد إستثمر الأردن خلال العقد الماضي بشكل كبير في تطوير قطاع النقل، وزيادة شبكة الطرق، وإدخال التحسينات على الشبكات اللوجستية. ورغم هذه الإنجازات، يبقى القطاع بحاجة للمزيد من الجهود لتمكينه من لعب دور إيجابي ومحفز للتنمية، وذلك من خلال تطوير خدمات النقل العام بكافة قطاعاته وصولاً إلى شبكة نقل متطورة وخدمات كفوءة من خلال تسريع عمليات التنظيم للقطاع وتخفيف الإستثمار فيه.

ولإدراك أهمية وضع سياسة ناجحة، لا بد من التعرف بداية على واقع قطاع النقل في الأردن قبل الشروع بوضع الخطط المستقبلية. وعليه: فقد قامت دائرة الإحصاءات العامة بإنتاج جداول المدخلات والمخرجات بكلفة مالية بلغت 1.2 مليون دينار أردني خلال عام ونصف؛ لإعطاء صورة شاملة عن كافة تشابكات القطاعات الاقتصادية.

تم بناء جداول المدخلات والمخرجات حسب الخارطة القطاعية بأساس عام 2006، ثم قسم الاقتصاد الوطني إلى 81 قطاعاً فرعياً من ضمنها 7 قطاعات فرعية تمثل قطاع النقل. وتهدف الجداول بشكل رئيسي إلى إحداث نقلة نوعية في عملية جمع وتبويب البيانات الإحصائية على المستوى القطاعي، وقياس التداخلات في العلاقة بين القطاعات الاقتصادية وصولاً إلى تقديم صورة شاملة عن الاقتصاد الأردني، وتعامله مع العالم الخارجي. وتوفر الجداول أداة؛ لتحليل التشابكات القطاعية بين مختلف القطاعات الاقتصادية الهامة، وتحديد القطاعات الرائدة في عملية التنمية ومحركات النمو في الإقتصاد الأردني؛ لاستخدامها من قبل متخذي القرارات ورسمي السياسات ومعدّي البرامج التنموية، وكذلك

إستخدامها من قبل الباحثين والمحليلين الاقتصاديين في القطاعين: العام والخاص، إضافةً إلى إثراء نشاطات مراكز البحوث الوطنية والعالمية المتخصصة في هذا المجال.

ويركز هذا التقرير على تحليل قطاع خدمات النقل الأخرى إستناداً إلى جداول المدخلات والمخرجات والذي يعد واحداً من القطاعات المصنفة ضمن قطاعات النقل والمتمثل نشاطه في أنشطة النقل الداعمة (تشمل مناولة البضائع) وأنشطة وكالات النقل الأخرى (تشمل شركات التحليص).

أهم مؤشرات قطاع خدمات النقل الأخرى:

المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي

بلغ مجموع مساهمة قطاع النقل في الناتج المحلي الإجمالي 6.59% من المجموع الكلي لمساهمة القطاعات الاقتصادية. وقد بلغت نسبة مساهمة قطاع خدمات النقل الأخرى في الناتج المحلي الإجمالي 0.96% محتلاً بذلك المرتبة 24 من بين أعلى القطاعات الاقتصادية مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي والبالغ عددها 81 قطاعاً فرعياً.

المساهمة في الإنتاج الكلي للاقتصاد

بلغ مجموع مساهمة قطاعات النقل 7.43% من مجموع الانتاج الكلي للقطاعات الاقتصادية. واحتل قطاع خدمات النقل الأخرى المرتبة 35 من بين أعلى القطاعات الاقتصادية مساهمةً في الإنتاج الكلي والبالغ عددها 81 قطاعاً فرعياً بنسبة 0.72%، والمرتبة 3 من أعلى قطاعات النقل مساهمة في الإنتاج الكلي والبالغ عددها 7 قطاعات فرعية بنسبة 9.69%.

المساهمة في القيمة المضافة الإجمالية لقطاع النقل

تعرف القيمة المضافة اقتصادياً بإثما: الإضافات والتحسينات التي يقوم المنتج بإضافتها إلى المنتج قبل تقديمه للاستهلاك. بمعنى آخر: هي الفرق بين قيمة الانتاج القائم (الانتاج الرئيسي والأنشطة الثانوية الأخرى) وقيمة الاستهلاك الوسيط (المحلي والمستورد). وتجمع القيمة المضافة لكل القطاعات والمؤسسات مكونة (القيمة المضافة الإجمالية) وهي ما يعرف بالناتج المحلي الإجمالي، وتعبّر عن مقدار أو مساهمة القطاعات في تكوين الثروة الوطنية، وتعتبر وسيلة أساسية لتحقيق النمو الاقتصادي. بلغت حصة القيمة المضافة لقطاع خدمات النقل الأخرى 14.6% ضمن قطاعات النقل محتلاً المرتبة الثانية.

المساهمة في الصادرات الوطنية

بلغ مجموع الصادرات الوطنية للاقتصاد الأردني ما يقارب 6 مليارات دينار أردني. وتوزعت مساهمة القطاعات الاقتصادية في الصادرات الوطنية بنسبة 13.3% لقطاعات النقل والبالغ عددها 7 قطاعات فرعية و86.7% لباقي القطاعات الاقتصادية.

احتل قطاع خدمات النقل الأخرى المرتبة 48 من بين القطاعات الاقتصادية مساهمة في الصادرات الوطنية والبالغ عددها 81 قطاعاً فرعياً بنسبة 0.19%، واحتل المرتبة 4 من أعلى قطاعات النقل مساهمة في الصادرات الوطنية والبالغ عددها 7 قطاعات فرعية بنسبة 1.47%.

المساهمة في تعويضات العاملين

توزعت مساهمة القطاعات الاقتصادية في تعويضات العاملين بنسبة 6.94% لقطاعات النقل و 93.06% لباقي القطاعات الاقتصادية الأخرى. واحتل قطاع خدمات النقل الأخرى المرتبة 10 من مساهمة القطاعات الاقتصادية في تعويضات العاملين والبالغ عددها 81 قطاعاً فرعياً بنسبة 2.25%، واحتل المرتبة 1 من أعلى قطاعات النقل مساهمة في تعويضات العاملين والبالغ عددها 7 قطاعات فرعية بنسبة 32.42%.

جدول (2): ترتيب مساهمة قطاع خدمات النقل الأخرى الفرعي ضمن القطاعات الاقتصادية:

المؤشرات	ضمن القطاعات الاقتصادية كافة والبالغ عددها
	81
الناتج المحلي الإجمالي	24
الإنتاج الكلي	35
الصادرات الوطنية	48
تعويضات العاملين	10

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، قسم المدخلات والمخرجات



جدول (3): أعلى 10 قطاعات اقتصادية استخداماً لإنتاج قطاع خدمات النقل الأخرى:

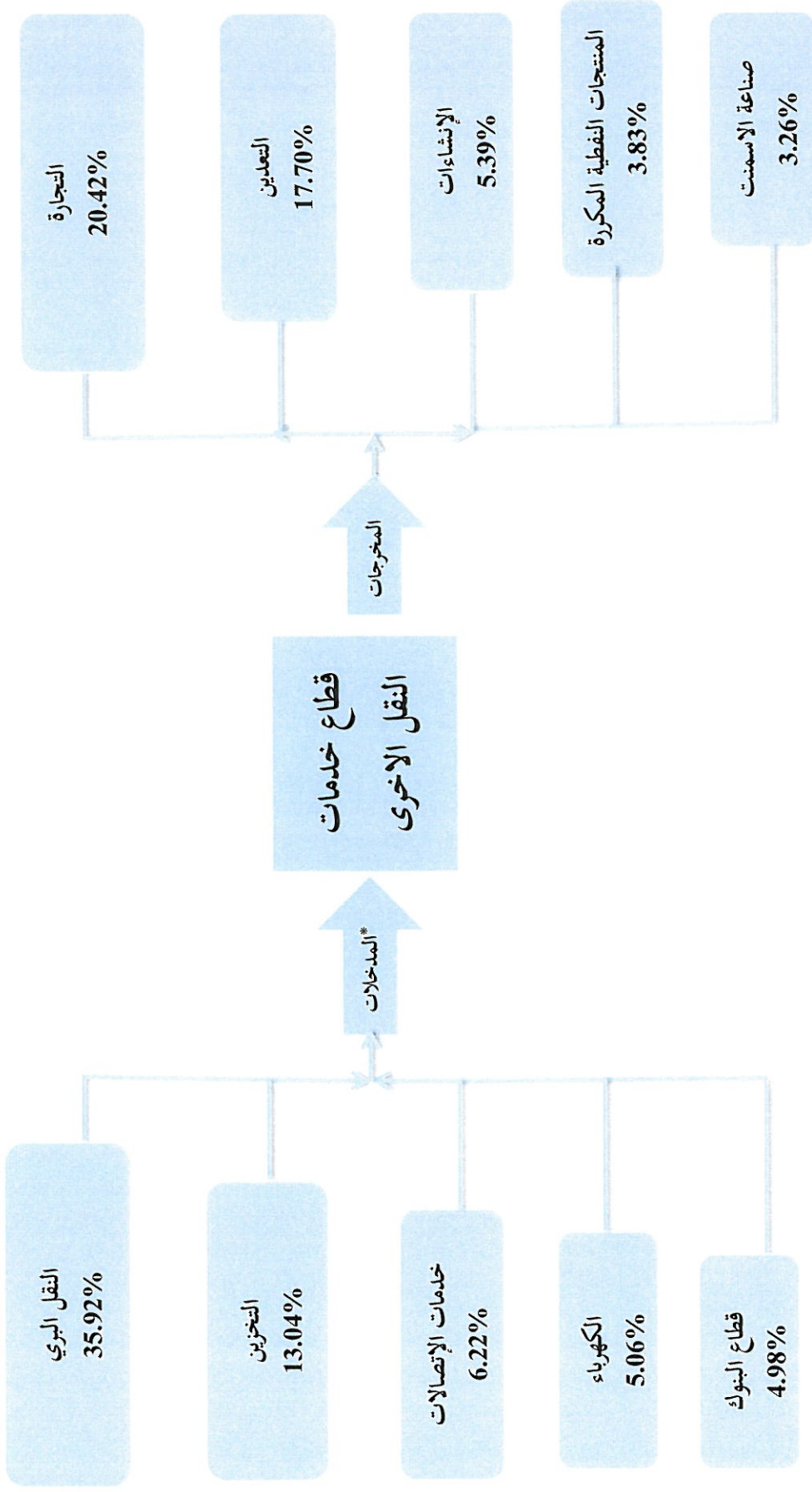
الرقم	القطاعات الاقتصادية	نسبة الاستخدام (%)
1	التجارة	20.42
2	التعدين	17.70
3	الإنشاءات	5.39
4	المنتجات النفطية المكررة	3.83
5	صناعة الاسمنت	3.26
6	المنتجات الصيدلانية	1.91
7	خدمات البريد	1.45
8	صناعة الملابس	1.39
9	صناعة الاسمدة والمبيدات	1.34
10	الخضار	1.17
	مجموع إنتاج القطاع للاستهلاك الوسيط	73.84
	مجموع إنتاج القطاع لمكونات الطلب النهائي	26.16
	مجموع الإنتاج الكلي	100

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، قسم المدخلات والمخرجات

ويبين الجدول 3 أعلى عشر قطاعات اقتصادية استخداماً لإنتاج قطاع خدمات النقل الأخرى. وتباين استخدام القطاعات من إنتاج قطاع خدمات النقل الأخرى، حيث احتل قطاع التجارة المرتبة الأولى؛ لأنه أكثر استخداماً لإنتاج قطاع خدمات النقل الأخرى بنسبة 20.42%، وجاء قطاع التعدين في المرتبة الثانية بنسبة 17.70% وقطاع الإنشاءات في المرتبة الثالثة بنسبة 5.39%، أما قطاع الخضار جاء في المرتبة العاشرة بنسبة 1.17%.

ويلاحظ توزيع الإنتاج لقطاع خدمات النقل الأخرى ما بين الاستهلاك الوسيط بنسبة 73.84%، ومكونات الطلب النهائي بنسبة 26.16%.

الشكل (1) أهم مدخلات ومخرجات قطاع خدمات النقل الأخرى



*المدخلات: تمثل نسب الاستهلاك الكلي (المحلي والمستورد).

دائرة الإحصاءات العامة 2011

جدول (4): نسبة الاستهلاك الوسيط المحلي لقطاع خدمات النقل الأخرى من الاستهلاك الكلي:

الرقم	القطاعات الاقتصادية	نسبة الاستهلاك (%)
1	النقل البري	35.92
2	التخزين	13.04
3	خدمات الإتصالات	6.22
4	قطاع البنوك	4.98
5	الكهرباء	4.69
6	خدمات الأعمال	4.06
7	المنتجات النفطية المكررة	4.03
8	خدمات أخرى	3.67
9	العقارات	3.57
10	المياه	3.52
	مجموع الاستهلاك الوسيط المحلي للقطاع	93.84
	مجموع الاستهلاك الوسيط المستورد للقطاع	6.16
	مجموع الاستهلاك الكلي للقطاع	100

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، قسم المدخلات والمخرجات

تبين جداول المدخلات والمخرجات بشكل عام توزيع الاستهلاك الوسيط لكافة القطاعات الاقتصادية سواء كان ذاتيا (أي يستهلك القطاع إنتاج نفسه) أو استهلاكاً لإنتاج القطاعات الاقتصادية الأخرى. ويبين الجدول 4 أعلى عشر قطاعات اقتصادية استخدم إنتاجها كمدخلات وسيطة محلية لقطاع خدمات النقل الأخرى. ويلاحظ التباين في النسب بحيث احتل قطاع النقل البري المرتبة الأولى بين القطاعات التي يستهلك قطاع خدمات النقل الأخرى مخرجاتها بنسبة 35.92%، في حين جاء قطاع التخزين في المرتبة الثانية بنسبة 13.04%. وفي المقابل، جاء قطاع المياه في المرتبة العاشرة بنسبة 3.52%.

جدول (5): نسبة الاستهلاك الوسيط المستورد خدمات النقل الأخرى من الاستهلاك الكلي:

الرقم	القطاعات الاقتصادية	نسبة الاستهلاك (%)
1	الآلات الهندسية	2.36
2	هياكل المركبات والمقطورات	1.88
3	المنتجات النفطية المكررة	0.92
4	الكهرباء	0.37
5	الطباعة والنشر	0.27
6	منتجات المعادن المشكلة	0.09
7	منتجات غذائية أخرى	0.07
8	صناعة الورق ومنتجاته	0.06
9	صناعة الملابس	0.06
10	صناعة الصابون والمنظفات	0.05
	مجموع الاستهلاك الوسيط المستورد للقطاع	6.16
	مجموع الاستهلاك الوسيط المحلي للقطاع	93.84
	مجموع الاستهلاك الكلي للقطاع	100

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، قسم المدخلات والمخرجات

يبين الجدول 5 أعلى عشر قطاعات اقتصادية استخدم إنتاجها كمدخلات وسيطة مستوردة لقطاع خدمات النقل الأخرى. وقد احتلت منتجات قطاع الآلات الهندسية المرتبة الأولى من بين السلع المستهلكة من قبل خدمات النقل الأخرى بنسبة 2.36%، وقطاع هياكل المركبات والمقطورات المرتبة الثانية بنسبة 1.88%. وفي المقابل، جاء قطاع صناعة الصابون والمنظفات في المرتبة العاشرة بنسبة 0.05%.

الشكل (2) مدخلات قطاع خدمات النقل الأخرى حسب مصدر المدخل (مصنع محلي أو مستورد)

